

آليات ضمان الجودة في التعليم العالي

- حالة الجزائر -

د. / علاش أحمد *

Abstract:

Le concept de qualité est lié généralement au volet économique. Il confirme la capacité des produits à gagner la confiance de la clientèle, et octroie à l'entreprise une compétitivité dans les marchés nationaux et internationaux, et compte tenu de l'importance des produits du secteur des services, au même titre que les marchandises, ceux ci deviennent eux aussi soumis aux critères de qualité, tels que les produits hôteliers, touristiques et autres. Et comme le secteur de l'enseignement d'une façon générale et plus particulièrement l'enseignement supérieur appartiennent au secteur des services, le concept de qualité constitue le pilier fondamental devant garantir des out put capables de s'intégrer dans le secteur économique. A cet effet, l'importance du traitement du thème lié à la garantie de la qualité dans l'enseignement supérieur devient apparente, ce qui contribue à l'amélioration de la performance des établissements universitaires, leur permettant ainsi d'assurer leur véritable rôle dans la société.

Les mots clés: Prestations, Qualité, Université, Enseignement.

ملخص:

يرتبط مفهوم الجودة في الغالب بالجانب الاقتصادي، حيث يدل على قدرة المنتجات في كسب ثقة الزبائن، ويمنح المؤسسة قدرة تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. ونظرا لكون منتجات قطاع الخدمات لا تقل أهمية عن المنتجات السلعية، أصبحت هي الأخرى تخضع لمقاييس الجودة مثل الخدمات الفندقية والسياحية وغيرها، وبما أن قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة يتبع قطاع الخدمات، أصبح مفهوم الجودة فيه يشكل حجر الأساس في ضمان مخرجات قادرة على الاندماج في القطاع الاقتصادي. على هذا الأساس تظهر أهمية معالجة ضمان الجودة في التعليم العالي بما يساهم في تحسين أداء المؤسسات الجامعية، ويسمح لها بأداء دورها الحقيقي في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الخدمة، الجودة، الجامعة، التعليم.

مقدمة:

يرتبط مفهوم الجودة عموما بالجانب الاقتصادي، أين تكون المؤسسات بحاجة إلى ضمان حصتها السوقية بتحقيق الارتياح لدى مستخدمي السلعة أو الخدمة، فيكسبهم ذلك الثقة في المؤسسة ومنتجاتها، وقد تم استحداث مقاييس للجودة مثل "ISO" وأصبحت المؤسسات تطلب بإلحاح الحصول على هذا المقياس لضمان مكانتها السوقية.

هذا ويعتبر المجال التعليمي أحد المجالات التي أصبحت ملزمة بكسب ثقة الأطراف ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، وأخذ مفهوم الجودة يُعتمد تدريجيا نظرا للارتباط الوثيق بين المؤسسة التعليمية ومحيطها الاقتصادي، نظرا لكون أفراد الأسرة الجامعية والمدارس العليا ومستخدمي مخرجات هذه المؤسسات في أي دولة يعمدون إلى المقارنة بين واقع التكوين العالي عندهم بما هو كائن في الدول الأخرى، خاصة المتقدمة منها، وتكون النتيجة وجود الفرق الشاسع بين الحاليين، عندها يكون التساؤل عن سبب هذا الفرق، خاصة في الحالة التي تكون السلطات في الدول النامية تحاول جهدها الرفع من أداء مؤسسات التعليم العالي بكل الوسائل المتاحة لديها.

بناء على ما سبق، يتبين لنا أن موضوع الجودة لم يعد يقتصر على السلع المادية فقط، ولا الخدمات التي تلبي الرغبة الفيزيولوجية للإنسان، وإنما تعدى الأمر إلى الجوانب التربوية والتثقيفية وحتى الترفيهية، وأصبح الاختلاف ظاهرا بين ما يؤدي بجودة عالية وما يؤدي بطريقة عادية أو أقل، وقد ظهر ذلك حتى في المجال الرياضي الذي أصبح صناعة تؤدي بإتقان وتساهم في الناتج المحلي.

والمجال التعليمي أخذ حظه الوافي من البحث في موضوع الجودة، ووضعت المعايير والضوابط لذلك مما أدى إلى تحسين مخرجاته، نتيجة لتطبيق متطلبات الجودة¹ والحرص على تطوير هذه المتطلبات باستمرار.

هذا، وتزداد أهمية الجودة في المجال التعليمي مع توفر إمكانية المقارنة مع دول استطاعت أن تفرض الإتقان في كل شيء حتى في التعليم والتكوين، وفي الدول العربية كان لظهور الجامعات الخاصة الدور البارز في المقارنة بين مخرجاتها ومخرجات الجامعات الحكومية، وأيهما تملك الجودة الفعلية، يضاف إلى ذلك ارتباط التكوين بسوق العمل، أين يشترط في مخرجات المؤسسات التعليمية والتكوينية الاستجابة لاحتياجات المحيط وجودة مقبولة. انطلاقا مما سبق، تعالج هذه الورقة الإشكالية التالية: **ما هي متطلبات ضمان الجودة في التعليم العالي الجزائري؟**

(1) مدخل عام للجودة ولجودة التعليم العالي:

بما أن الكثير من المصطلحات لا يمكن تحديد تعريف دقيق لها بسبب اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث، نضطر في كثير من الأحيان إلى تقديم جملة من التعاريف بهدف محاولة استخلاص التعريف الشامل والذي نراه مناسباً ويخدم الموضوع.

(1-1) تعريف الجودة:

بما أن الجودة هي إحدى تلك المصطلحات، سوف نتبع نفس الخطوات في تقديم تعريف لها.

⊕ التعاريف المتداولة للجودة:

نقدم فيما يلي التعاريف الأكثر تداولاً للجودة من خلال عرض جملة من التعاريف المتداولة²:

- قدرة أي منظمة على تحقيق الأهداف المسطرة والمرغوب فيها باستخدام الوسائل المناسبة وبالشكل الصحيح؛
- مدى استيفاء المنتج المقدم للمعايير والمقاييس المتعارف عليها والمتداولة بين مستخدميها؛
- القدرة على تلبية احتياجات الزبون وتحقيق رضاه وولاءه والعمل اكتشاف طموحاته المستقبلية بهدف استباق المنافسين؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بطريقة عقلانية تسمح بتحقيق أهداف المنظمة بأقل تكلفة وضمن الأطر المتعارف عليها؛
- قدرة المنظمة على الحفاظ على الحصة السوقية أو توسيعها من خلال ثقة الزبون في منتجاتها، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة.

⊕ التعريف المقترح للجودة ولجودة التعليم العالي:

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف الذي نراه مناسباً وإسقاطه على المجال التعليمي، من أجل استخلاص أهم العناصر المشكلة لجودة التعليم العالي والاستفادة منها بهدف تدعيم الإيجابيات وتجاوز السلبيات.

- تعريف الجودة:

الجودة مفهوم نسبي يتعلق بالاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة باستخدام وسائل مشروعة متاحة بشكل أمثل، من أجل تقديم منتج أو خدمة لزون تأمل المنظمة في نيل رضاه واكتساب ولائه بشكل دائم ومستمر، يسمح لها بالنمو والتوسع مستقبلاً في إطار تنافسي.

- الإسقاط على المجال التعليمي (تعريف جودة التعليم العالي):

يتميز المجال التعليمي عن غيره من المجالات الأخرى بكونه يعتمد على الإنسان كمدخل وكمخرج في آن واحد، وعليه يكون التعامل مع الجودة مختلفاً عنه في الماديات، وقد لا تتحقق أو تكون ناقصة إذا رفض الفرد التجاوب مع عناصرها لسبب أو آخر، تماماً كما يرفض المريض التجاوب مع الدواء³. كما أن الجودة في هذا المجال تختلف حسب إمكانيات كل دولة في مجال الإنتاج العلمي والمعرفي والقدرة المالية والمادية والبشرية ومدى ارتباطها بمراكز البحث والتطوير العلمي على المستوى المحلي والدولي، هذا وتبقى مسألة ضمان جودة التعليم قضية الدولة بالدرجة الأولى⁴.

وعليه فإن التعريف المقترح للجودة في المجال التعليمي هو: العمل على معالجة المدخلات في العملية التعليمية، باستخدام كافة الوسائل المتاحة بالشكل الأمثل بهدف الحصول على تكوين ملائم للمتعلمين، بما يحقق رضاهم ويسمح لهم بالحصول على منصب عمل يستطيعون من خلاله إثبات ذواتهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم باستمرار، أو يسمح لهم بمواصلة تكوينهم في الدراسات العليا من أجل المساهمة في البحث العلمي الأكاديمي بعد انتمائهم لهيئة التدريس، وكذا إشراكهم في تحضير التخصصات والبرامج في الجامعة من أجل دعم الجودة في المجال التعليمي، مع التحيين المستمر للبرامج والوسائل ورسكلة هيئة التدريس عن طريق الندوات والمنشآت والتكوين المستمر.

✦ عناصر جودة التعليم العالي:

من خلال التعريف السالف الذكر، يمكن استخلاص عناصر نعتقد أنها تشكل حجر الأساس لضمان الجودة⁵ إلى جانب عناصر أخرى قد تكون أقل أهمية لكنها ضرورية، كالاعتناء بالمستخدمين والإداريين، وهذا من شأنه أن يخلق الظروف المناسبة للأستاذ والطالب على حد سواء. وتلخص هذه العناصر:

- المدخلات:

كثيرا ما يطرح إشكال المادة الأولية التي هي موضوع التكوين في التعليم العالي، والتي قد تكون غير مناسبة مما يضطر الأساتذة للنزول إلى مستوى الطلبة، الأمر الذي يتناقض مع مبدأ الجودة، وفي الجزائر كثيرا ما يشنكي الأساتذة من تدنى مستوى حاملي شهادة البكالوريا. على هذا الأساس يتوقف تحقيق الجودة بالأساس على مستوى التعليم في الأطوار السابقة للجامعة وخاصة في الثانوي، وهذا يستدعي تظافر الجهود على كل المستويات. قد يكون هذا حكما مسبقا لكن يمكن اعتباره افتراضا قد تثبت الدراسة صحته من خطئه.

- الوسائل:

ليس بالإمكان الحديث عن الجودة دون توفير الوسائل المناسبة لتحقيقها، ويتعلق الأمر بالجانب المالي الكفيل بتغطية كل التكاليف، والجانب المادي المتعلق بالمدرجات والأقسام والمختبرات ومراكز التعليم المكثف للغات وقاعات الإعلام الآلي والمكتبة العادية والافتراضية، والاشتراك في المجالات المتخصصة، والإيواء والإطعام وغيرها. ويتطلب الأمر استغلال هذه الوسائل بطريقة مثلى تسمح بالاستفادة من كل دينار ينفق على هذه الوسائل، ذلك لأن عدم احترام دفتر الشروط من شأنه إفقاد هذه الوسائل معناها، في حين يجب أن تشكل القاعدة الأساسية لتوفير ظروف تحقيق الجودة رغم أنها لا تعبر بمفردها عن الجودة.

- البحث العلمي:

يختلف عن العنصرين السابقين في كونه يتعلق باجتهادات مخرجات العملية التعليمية في الجامعة⁶، حيث يعتبر التكوين الجامعي مفتوحا بالمقارنة مع المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، كما أن الإنتاج العلمي لأي جامعة يساهم في تحسين ترتيبها على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي، وعليه ينبغي أن يساهم الأساتذة في الجامعة بأبحاث علمية تدعم المكتبة بمراجع ثمينة وتساهم في حل مشاكل الحياة للأفراد ومشاكل النشاط للمؤسسات والدولة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة ارتباط الجامعة بالمحيط.

- تحيين البرامج:

نظرا للتغيرات المتسارعة والمستمرة في محيط الجامعة بسبب التطور العلمي والتكنولوجي على المستوى العالمي، لم يعد بالإمكان الإبقاء على البرامج التعليمية لمدة طويلة، وإنما ينبغي تحيينها باستمرار على ضوء ما يستجد على المستوى المحلي من احتياجات السوق، وعلى المستوى العالمي من تطورات في الجانب العلمي والعملية، خاصة مع ظهور العولمة

التي أحالت الكون قرية صغيرة يستطيع أى فرد مقارنة واقع التعليم لدى مختلف الدول، وأدت في كثير من الأحيان إلى عولمة المنظومة التعليمية.⁷

- الرسالة:

قد يطلب من الأستاذ الجامعي أن يكون نفسه باستمرار من خلال البحث المستمر والاطلاع على ما هو جديد في الجامعات العالمية، لكن تبقى الرسالة المنظمة أفضل من الاجتهادات الفردية، وعليه ينبغي الاستعانة بالندوات والدورات التدريبية والتكوين⁸، والتشجيع على المشاركة في المؤتمرات العلمية على المستوى الوطني والدولي، ومحاولة الربط مع مخابر البحث في الدول المتقدمة، وإقامة علاقات مع أساتذة عالميين من أجل استخدامهم كأساتذة زائرين للإفادة في مجال التخصصات الحديثة والدقيقة وغيرها.

1-2) المطلوب من الجامعة:

إن الحديث عن ضمان الجودة في التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة ليس بهدف التكوين فقط، وإنما من أجل المساهمة في التقدم العلمي والاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي، وهذا من خلال إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي الجاد والأصيل والذي يبحث في إشكاليات حقيقية لإيجاد الحلول المناسبة، خاصة تلك الحالات ذات العلاقة المباشرة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والتي قد تكون إستراتيجية تسمح بضمان القدرة على المنافسة، وتمنح الدول مزايا تنافسية، وهذا يتعلق بكل مجالات العلوم التكنولوجية والطبية والفلاحية والهندسية وحتى العلوم الاجتماعية والثقافية بما يضمن تكاملا بين مختلف عناصر الحياة⁹. وإن الحديث عن ربط الجامعة بمحيطها والعمل على ضمان جودة المخرجات كمطلب أساسي لدور الجامعة في محيطها، له آثار اقتصادية واجتماعية تتجلى في عدة عناصر.

⊕ ضمان مدخلات مناسبة لعمليات أخرى:

إن خريج الجامعة سوف يدخل سوق العمل بكل ما يملك من قدرات فكرية ووسائل تقنية وامكانيات عملية، وعليه أن يوظف تلك المكتسبات في منصب عمله الذي سوف يشغله، سواء كان منصبا إداريا كمدير أو رئيس قسم أو مسؤول تسويق، أو تقنيا في مجال الصيانة والتركيب، أو عمليا كالمهندس والطبيب. وعليه إن كان تكوينه صحيحا وعلى أسس سليمة، استطاع أن يكون مدخلا لاثقا لعملية اقتصادية تسمح بالحصول على مخرجات ذات جودة عالية، أو مقبولة على أقل تقدير، وإن كان العكس كانت المخرجات رديئة.

⊕ تلبية احتياجات سوق العمل:

لحد الآن تشتكى الدول العربية من ضعف الارتباط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، مما يزيد من التنافر بين الطرفين، وعليه فإن ضمان جودة التعليم العالي قد تسمح بتجاوز هذا الإشكال، حيث يسمح ذلك بزيادة الارتباط بين الجامعة ومحيطها، عن طريق إبرام الاتفاقيات التي تسمح بالأخذ بعين الاعتبار التخصصات المطلوبة في سوق العمل من جهة، وتسهيل تريض للطلبة في المؤسسات المعنية من جهة أخرى.

✦ ضمان كفاءات قيادية:

ما زالت الجامعة على مَرَّ العصور تشكل المكان الطبيعي لصناعة الكفاءات القيادية على كافة المستويات وفي مختلف الميادين، ذلك لأن الجامعة تشكل فضاء حراً لإظهار القدرات الذهنية للطلبة من خلال المشاركة في الحركات الجموعية والسياسية، وكذا القدرات البدنية من خلال ممارسة مختلف الأنشطة الرياضية، وهذا من شأنه اكتشاف الأفراد الذين يتميزون بقدرات قيادية، يبقى على الجامعة بما تملكه من وسائل وآليات صقل هذه المواهب، لتقدم للمجتمع مواهب في شكل مادة قابلة للتشكيل حسب الاحتياجات إن على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الإداري أو الاقتصادي، وكل قائد في هذه الحالة يعبر عن جودة التعليم العالي.

3-1) بعض مداخل الجودة من خلال تجارب العالمية:

دائماً يستأنس القائمون على أي ملف حساس بتجارب الآخرين في ذات المجال، وهذا بهدف الاستفادة من الإيجابيات وتفادي السلبيات. وعملية ضمان جودة التعليم العالي تحتاج لمعرفة التجارب الأخرى، وسوف نكتفي بتجربتين¹⁰:

✦ 1. التجربة البريطانية:

يتم إخضاع مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا إلى عملية التقييم الخارجي، والتي تبقى تلك المؤسسات دائماً في حالة استعداد لتفادي أي انتقادات تفقدها مكانتها العلمية والريادية في المجتمع، حيث تمثل سمعة أي جامعة رأسماً لا يمكنها من استقطاب الطلبة والأساتذة الأكفاء على حد سواء. ويتم التركيز في التقييم الخارجي على جملة من المعايير نبينها من خلال النقاط التالية:

- محتوى البرامج:

إن تحيين البرامج ومحتوياتها ومضامينها، بما يتوافق مع المستجدات في كل الميادين ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالجامعة، ذلك لأن جمود البرامج من شأنه أن يوسع الهوة بين الجامعة ومحيطها، ومع مرور الوقت يصعب تدارك الأمور لأنه يصبح من الضروري مضاعفة الجهود على مستوى الوسائل وتكوين هيئة التدريس.

- طرق وأساليب التدريس والتقييم:

إن اعتماد برامج جديدة ومتطورة وذات علاقة بمحيط الجامعة لا يكون كافياً إذا لم توفر لها طرق وأساليب تدريس حديثة، ذلك لأن الطرق التقليدية المعتمدة على التلقين والوسائل البدائية لم تعد تتوافق والتطور الحاصل في أساليب التدريس التي تعتمد على تقنيات حديثة، مثل الكمبيوتر وبرامجه المختلفة، وسائل الإيضاح والتطبيق والمعاينة الميدانية. ويتبع ذلك بطرق تقييم سليمة لا تضر بأي طالب وتسمح باكتشاف الكفاءات التي تستحق المتابعة والدعم، خاصة في مجال العلوم التطبيقية أين يكون الطالب قادراً على تقديم الإضافة اللازمة في أي مجال والتي تسمح بتدعيم مكانة الجامعة ومنحها نقاطاً إضافية في سلم الترتيب، وأي خلل في التقييم من شأنه إفشال الطلبة المتفوقين وما ينجم عن ذلك من تراجع أدائهم، وهو أمر سلبي في مسار جودة التعليم العالي الذي يتميز بحرية البحث والتكوين.

- مرافقة الطالب:

تمثل الجامعة بالنسبة للطالب فضاءً يختلف تماماً عن المستوى الثانوي، وعليه قد لا يتأقلم مع جو الحرية وتعدد مداخل التكوين والبرامج المفتوحة، وهذا ما يستدعي وجود من يرافق للطالب خاصة في السنة الأولى، ويتعلق الأمر بالإجابة على كل الاستفسارات والتساؤلات

التي قد تتبادر لذهن الطالب، مهما كان نوعها ومجالها، كما يتم توجيه الطالب إلى الطرق المثلى لتلقى الدروس واستعمال المكتبة وطرق تحضير الدروس واعداد البحوث، وطبيعة الامتحانات وكيفية التقييم وحالات الرسوب والنجاح وطبيعة التخصص وفرص العمل التي يستفيد منها الطالب بعد تخرجه.

- مصادر جمع المعلومات:

يحتاج الطالب إلى وسائل عدة خلال مسار تكوينه من أجل الحصول على المعلومة، والتي تتمثل إجمالاً في: الأستاذ من خلال محاضراته ودروسه ومؤلفاته، المكتبة من خلال محتوياتها من الكتب والمجلات والرسائل الجامعية والأطروحات، بنوك المعطيات التي تتضمن الإحصائيات والأرقام، شبكة الأنترنت التي تضم جملة من المواقع العلمية، محيط الجامعة من مؤسسات وإدارات التي توفر المعلومات اللازمة حول التكوين الميداني الذي يترافق مع التكوين العلمي للطالب، ويكون ذلك من خلال اتفاقيات بين الجامعة ومحيطها.

- وجودة إدارة الجودة:

إن كل الآليات المذكورة سابقاً قد تكون موجودة في أي جامعة، لكن ليس بالضرورة أن تستخدم بطريقة جيدة ومثلى، وهذا ما يستدعى وجود إدارة للجودة تسمح باختيار الطريق الأنسب والوسائل السليمة والكفيلة بضمان الاستخدام الأمثل للعناصر المذكورة سابقاً وهذا من أجل ضمان جودة التعليم، وعليه فوجود إدارة للجودة داخلية أو خارجية يشكل إسمت بناء الجودة وضمان ديمومتها.

بعد ذلك يتم تقييم الأداء من خلال إعداد تقرير يركز على وضع علامة لكل عنصر من العناصر السابقة وتكون الجامعة قد ضمنت الاعتماد إذا حصلت على 21 نقطة من أصل 24. ويتم بعد ذلك المراجعة الأكاديمية للجامعة عن طريق الزيارة الميدانية التي تدوم عادة خمسة أيام، للتأكد من التزامها بمعايير الجودة ويكون ذلك عن طريق لقاءات مع الأساتذة والطلبة ومسؤولي الجودة في الجامعة، ليتم إعداد التقرير الذي يحدد مدى الثقة في مستوى التعليم وقد تكون: ثقة عالية أو محدودة أو معدومة أصلاً¹¹.

2. التجربة اليابانية:

اعتمدت اليابان مبدأ الجودة الشاملة بداية من الأربعينات من القرن العشرين، وهذا من أجل ضمان إعادة البناء بشكل جيد وسليم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تم تبني سبعة معايير للجودة الشاملة نذكرها فيما يلي:

- إشراك الجميع في الطرح والحل:

إن المؤسسة التعليمية كغيرها من المؤسسات الأخرى تضم خليطاً غير متجانس من الأفراد الذين يشغلون مناصب مختلفة، ولا يمكن اعتبار الأستاذ هو العنصر الوحيد في العملية التعليمية، وعليه لابد من الإصغاء لكل فرد والسماح له بطرح المشاكل التي تواجهه أو يراها تواجه المسار التعليمي، كما يعطى الفرصة المناسبة لاقتراح الحل الذي يراه مناسباً من أجل تحسين ظروف العمل.

- إخضاع عملية التدريب والتكوين لمعايير الجودة:

إن عملية التدريب لم تعد أمراً شكلياً، وإنما أصبحت ضرورية بسبب تسارع التغيرات في مجال المعارف العلمية والوسائل التكنولوجية¹²، الأمر الذي يؤدي إلى تقادم معلومات ومعارف الأساتذة، وأساليب الإدارة لدى القائمين على تسيير المؤسسات الجامعية، مما يتسبب في ضيق الأفق ويؤثر على مخرجات العملية التعليمية برمتها، هذا ما يجعل من التدريب والتكوين أمراً أساسياً، لكن يجب أن يخضع لمعايير الجودة حتى تكون النتائج إيجابية، فالأستاذ ينبغي أن يستفيد من فرص الاحتكاك بغيره من الأساتذة في جامعات عالمية، وأن يشارك في الدورات التكوينية والمؤتمرات العلمية والمخابر البحثية من أجل

تجديد معلوماته، والإداري عليه الاطلاع على أساليب الإدارة الحديثة وطرق التسيير المتطورة من أجل الاستفادة منها.

- الاعتماد على الطرق الإحصائية بشكل واسع:

تسمح الإحصائيات وطرق معالجة البيانات الرقمية بالوقوف على حقائق الأمور بشكل واقعي ودقيق، يسمح ذلك بإدراك مواطن القوة ومواطن الضعف، ويتعلق الأمر بعدد الطلبة، الأساتذة، المتخرجين، المتفوقين، مستوى التأطير، المشاركات في المؤتمرات العلمية وفي المجالات الوطنية والدولية وفي عدد الإصدارات، وغيرها. كما ينبغي أن تعتمد الدراسات المقدمة من قبل الأساتذة أو الطلبة على معطيات إحصائية تسمح بدراسة الواقع لتقديم الحلول المناسبة.

إن الاعتماد على الطرق الإحصائية يسمح بتكوين بنك معلومات يعطى صورة واضحة عن الجامعة أو المعهد، من حيث درجة نضوجه في المساهمات العلمية على جميع الأصعدة والمستويات. تكوين، بحث، استشارات، مما يسهل عملية الحكم على توفر الجودة من عدمه.

- الإلزام الوطنى بضرورة الحفاظ على الجودة فى اليابان:

رغم الحديث عن الرأسمالية والحرية إلا أن المصلحة الوطنية تبقى هي الأساس فى استراتيجيات الدول التى تبحث عن التفوق والتميز، وعليه فإن مسألة الإلزام لا تتنافى مع الحرية، وإنما تدعمها عندما يلتزم الجميع بالجودة فى أعمالهم ووظائفهم، خاصة على مستوى الجامعة التى تعتبر مصدر الإمداد الأول للمجتمع بالكفاءات البشرية وبالمعرفة اللازمة لتحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وحتى العسكرى، وعليه يجب أن يلتزم الأستاذ والطالب والإدارى والعامل البسيط بمسألة الجودة كل فى منصبه من أجل مصلحة الوطن، وهو الأمر الذى جعل اليابان تتفوق فى كل المجالات فى وقت قصير، وأدنى وصف يوصف به المنتج اليابانى هو الجودة العالية.

- وجود مجلس الجودة فى كل مؤسسة:

والجامعة يجب أن تسيّر فى نفس الاتجاه، حيث يسهر هذا المجلس على متابعة موضوع الجودة ومدى الالتزام بعناصرها، ويتم عملية التقويم مرتين سنوياً، أى كل سداسى، وهذا ما يسمح بتدارك الأخطاء قبل استفحالها.

2) جودة التعليم العالى فى الجزائر:

نقدم قطاع التعليم العالى فى الجزائر، لنصل لتحديد مدى توفر جودة التعليم العالى فى الجزائر من خلال الاعتماد على استبانة قصد معرفة موقف الأستاذ الجامعى من موضوع الجودة.

2-1) عرض قطاع التعليم العالى فى الجزائر:

فى إطار الإصلاحات التى تقوم بها وزارة التعليم العالى والبحث العلمى بهدف وضع الجامعة الجزائرية فى تنافس مع نظام التعليم العالى الدولى¹³، تم اعتماد مخطط عمل استراتيجى للفترة الخماسية 2005-2009، يهدف لتحقيق ما يلى:

- تدعيم وتوسيع الشبكة القاعدية للتكوين، مصحوبة بفضاءات تدعم نوعية التعليم، ويتعلق الأمر بالهيكل القاعدية، تجديد التخصصات والبرامج، الانفتاح على المحيط، إبرام اتفاقيات دولية... الخ؛

- إدخال طرق ومقاربات جديدة فى التسيير، إذ لم يعد للمركزية الدور المناسب للإصلاحات الحديثة، وهذا من أجل بعث حركية جديدة للإدارة لتمارس مهامها المتمثلة فى وظائف الدعم، وفى مرافقة عملية الإصلاحات الواسعة؛
- ويؤكد ما سبق، إنشاء مديرية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، المتمثلة فى مديرية شبكات وأنظمة الإعلام والاتصال الجامعية، من أجل اعتماد كلى لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي تسمح بتحقيق النجاعة فى تسيير وقيادة القطاع.

وتطبيقا لهذا الاختيار الاستراتيجي، سجّلت مديرية شبكات وأنظمة الإعلام والاتصال الجامعية من جهتها، ضمن "الأهداف الإستراتيجية لسنوات 2007-2008-2009"، برنامجين وطنيين هما: إعداد نظام الإعلام الشامل للقطاع، والانطلاق فى المشروع الوطنى للتعليم عن بعد، كدعم للتعليم الحضورى.

تنظم الشبكة الجامعية الجزائرية واحد تسعون (91) مؤسسة للتعليم العالى، موزعة على ثمانى وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطنى. وتضم سبعة وأربعون (47) جامعة، عشرة (10) مراكز جامعية وتسع عشرة (19) مدرسة وطنية عليا وخمس (05) مدارس عليا للأساتذة وعشر (10) مدارس تحضيرية وقسمان (2) تحضيريان مدمجان.

كما تم تدعيم الشبكة الجامعية بمراكز بحث هى:

- مركز تطوير الطاقات المتجددة؛
- مركز البحث فى الإعلام العلمى والتقنى؛
- مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة؛
- مركز البحث العلمى والتقنى فى التلحيم والمراقبة؛
- مركز البحث فى التحليل الفيزيو. كيمياء؛
- مركز البحث العلمى والتقنى لتطوير اللغة العربية؛
- مركز البحث فى الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير؛
- مركز البحث فى الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية؛
- مركز البحث العلمى والتقنى فى المناطق الجافة؛
- ومركز البحث فى البيوتكنولوجيا.

ومن أجل تدعيم مراكز البحث بنشاط علمى ميدانى تم اعتماد وحدات البحث التالية:

- وحدة تطوير تكنولوجيات السيلسيوم؛
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية؛
- وحدة البحث فى الطاقات المتجددة فى الوسط الصحراوي؛
- ووحدة البحث التطبيقي فى الطاقات المتجددة؛ وحدة البحث التطبيقي فى الفولاذ والمعادن.

يضاف إلى ذلك وكالات بحث هى كالاتى:

- الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعى؛
- الوكالة الوطنية لتطوير البحث فى الصحة؛
- والوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطوير التكنولوجي.

وعلى مستوى الجامعات تم اعتماد مخابر البحث من قبل وزارة التعليم العالى والبحث العلمى موزعة على التراب الوطنى كما يلى:

جدول رقم (1): عدد المخابر المعتمد في الجزائر

الجامعات	عدد المخابر المعتمدة	عدد المخابر الفاعلة
جامعات الوسط	205	72
جامعات الشرق	313	196
جامعات الغرب	202	60

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تاريخ الاطلاع: 2012/9/25،

<http://www.mesrs.dz>

(2-2) واقع جودة التعليم العالي في الجزائر من خلال الدراسة الميدانية:

تمت الدراسة بجامعة سعد دحلب بالبليدة، حيث تم اختيار عينة من المجتمع المدروس الخاص بسلك الأساتذة، وكان حجم العينة 100 أستاذ بهدف جمع معلومات حول جودة التعليم في الجامعة، وقد شملت الاستبانة اثنا عشرة (12) سؤالاً، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التعبير الكيفي عن الظاهرة بوصف خصائص ومميزات ومحددات الجودة. كما تم الاعتماد على الأرقام والنسب المئوية وهو الوصف الكمي، وهذا من خلال جمع المعطيات وتقريغها وترتيبها وتبويبها في جداول إحصائية بهدف تحليلها وتفسيرها للوصول في النهاية إلى النتائج التي تخدم موضوع الجودة في التعليم العالي¹⁴.

جدول رقم (2) التوزيع حسب النظرة لمؤهلات الطالب الملحق بالجامعة

مدى تأهيل الطالب	التكرار	النسبة (%)
مؤهل	28	28 %
غير مؤهل	72	72 %
المجموع	100	100 %

يظهر الجدول بصفة جلية أن أغلب الأساتذة المبحوثين يرون بأن الطالب الملحق بالجامعة لا يملك المؤهلات الكافية لمزاولة الدراسة العليا، ويرجع السبب إلى ضعف التكوين الذي يتلقاه الطالب في المستوى الثانوي، هذه المرحلة التي تشكل قاعدة أساسية لاستيعاب المعارف العلمية الجامعية، وقد يكون السبب حسب المبحوثين دائماً في توجيه بعض حملة شهادة البكالوريا إلى تخصصات لا يرغبون فيها، مما يشكل عائقاً أمامهم لإتمام دراساتهم الجامعية، والسبب الثالث الذي جعل الطالب غير مؤهل هو الإصلاحات المتتالية في المنظومة التربوية التي لم يستقر فيها الأمر على توجه ثابت حتى الآن.

أما الأساتذة الذين يرون أن الطالب يملك تأهيلاً كافياً لمزاولة الدراسة الجامعية، حجتهم في ذلك هو حصول الطالب على شهادة البكالوريا، التي تشكل مؤشراً كافياً ذو دلالة على تأهيله للتكوين الجامعي الذي هو امتداد للمسار الدراسي للطالب.

مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البلدية - العدد 07 (ديسمبر 2012)

من خلال ما سبق، يمكن الحصول على استنتاج أولى مفاده عدم تأهيل حملة البكالوريا في الغالب لمواصلة دراستهم الجامعية، وهذا يشكل أول عائق في سبيل تحقيق جودة التعليم العالي.

جدول رقم (3): أثر الكم العددي على عملية التدريس في الجامعة

تأثير الكم العددي	التكرار	النسبة (%)
يؤثر سلبا	90	90 %
يؤثر إيجابا	10	10 %
المجموع	100	100 %

يرى أغلب الأساتذة الباحثين أن الأعداد الكبيرة للطلبة في المدرج أو قاعة التدريس، تشكل عائقا كبيرا على التحصيل العلمي للطلاب، ويحد من قدرة الأستاذ على التحكم في سلوك الطلبة في المحاضرة أو الأعمال الموجهة، كما لا يسمح ذلك للأستاذ بالتأطير الحقيقي للطلاب من خلال متابعتهم وتزليل العقبات أمامهم ومساعدتهم في التأقلم مع المحيط الجامعي الذي يختلف تماما عن الثانوية والتعليم فيها، وأن ذلك يرهق الأستاذ والطلاب على حد سواء، رغم أن 10% من الأساتذة لا يرون للكم العددي أثرا سلبيا على الجودة والذين يبقى رأيهم محترما، فإن الأغلبية هي التي جعلت من ارتفاع العدد عائقا أمام تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعة.

جدول رقم (4): تعدد التخصصات ودوره في ضمان الجودة

تعدد التخصصات	التكرار	النسبة (%)
يساعد على ضمان الجودة	71	71 %
لا يساعد على ضمان الجودة	29	29 %
المجموع	100	100 %

يبين الجدول أن الرأي الغالب مع تعدد التخصصات وكثرتها، خاصة مع نظام ل م د الذي تعتمد فلسفته على العدد القليل لما يتضمن من الاعتماد على الأعمال الشخصية للطلاب وعلى مبدأ المرافقة، كما أن تعدد التخصصات تزيد من فرصة الطالب في اختيار التخصص الذي يرغب فيه ويتوافق مع قدراته، وهذا ما يمكنه من الإقبال على إتمام دراسته برغبة وقناعة ويستخدم في ذلك كل إمكانياته الفكرية والعقلية وحتى المادية. إلا أنه لا يمكن إهمال الفئة التي لا ترى في كثرة التخصصات أمرا ذا بال، بقدر ما تركز على نوعية البرامج ووسائل تطبيقها والمناهج المعتمدة لذلك، وهذا أيضا له أهميته البالغة في ضمان جودة التعليم العالي.

جدول رقم (5): ممارسة التدريس والتكوين والمتابعة ودورها في تحقيق الجودة

عملية التدريس	التكرار	النسبة (%)
ممارسة شكلية	30	30 %
تحقق النوعية	70	70 %
المجموع	100	100 %

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين يعتقدون أن ممارسة عملية التدريس تتم في إطارها الصحيح، وعليه يمكن تحقيق الجودة بنفس أسلوب التدريس، ويبقى على الطالب أن يرتقى إلى المستوى المطلوب للاستفادة من المعلومات المقدمة له من قبل الأساتذة، وليس من الضروري تغيير أسلوب التدريس أو التكوين، يقابل هذا الرأي نسبة من الأساتذة تشكل 30 % من عينة الدراسة الذين يعتقدون أن ممارسة عملية التدريس والتكوين هي شكلية فقط، يركز الأستاذ من خلالها على إتمام البرنامج المسطر بأي طريقة كانت دون الالتفات إلى التحصيل العلمي للطلبة، وهذا ما يؤثر سلباً على جودة التعليم، وكل أستاذ يعتقد بالممارسة الشكلية له مبرراته في إصدار هذا الحكم، ولا يوجد سبب واحد متعارف عليه.

جدول رقم (6): مدى توفير الوسائل المادية والمالية اللازمة لتحقيق الجودة

الوسائل متوفرة	التكرار	النسبة (%)
نعم	22	22 %
لا	78	78 %
المجموع	100	100 %

تشكل الوسائل المادية والمالية سندا قويا لضمان جودة التعليم، والغرض من هذا ليس نفى وجود هذه الوسائل، ولكن من أجل معرفة مدى كفاية المتوفر منها وسبل توزيعها التوزيع الأمل واستخدامها بطريقة أكثر إنتاجية، فكانت النتيجة أن أغلب المبحوثين يعتقدون بعدم توفر الوسائل الضرورية والكافية في الجامعة، ويتعلق الأمر بالهياكل مثل المدرجات وقاعات التدريس والمكتبة والكتب ومخابر التعليم المكثف للغات والمرافق الأخرى كالمطاعم والنوادي ومكان العبادة والملاعب الرياضية والمراكز الصحية والأمنية وغيرها، كذلك الأمر بالنسبة للمخصصات المالية الخاصة بالتظاهرات الرياضية والثقافية والعلمية وعملية تكريم الأساتذة والطلبة المتفوقين، وهذا النقص في هذه الوسائل يخلق شيئا من الانزواء لدى الأستاذ والطالب، ويقلل من درجة الاحتكاك ويضعف القدرة على بذل الجهد الإضافي في دعم التكوين والتعليم الجامعي.

وبما أن الأغلبية ترى ضعف الوسائل المرصودة، فهذا يعني أنها تأمل في أن تولى السلطات العليا أهمية بالغة لهذه المسألة، لكن هناك نسبة من الأساتذة بلغت 22 % تعتقد بتوفر الوسائل الضرورية لممارسة وظيفتهم على أحسن حال وتسمح للطالب بتلقي تكوينه الجامعي في ظروف طبيعية، وهذا ما يؤكد وجود الوسائل لكنها غير كافية، ويتعلق الأمر بوجود المطاعم والنقل والمكتبات ومجانية التعليم.

جدول رقم (7): ضرورة التواصل بين الجامعة والمحيط

النسبة (%)	التكرار	للتواصل بين الجامعة والمحيط دور في الجودة
94 %	94	نعم
06 %	06	لا
100 %	100	المجموع

أغلبية من شملهم الاستبيان يؤكدون على أهمية وجود التواصل بين الجامعة ومحيطها لما لذلك من دور أساسي ومركزي في تحقيق جودة التعليم، مع ملاحظة أن هذه الأغلبية تقترب من العدد الكلي للعينة المختارة، وهذا ما يصل إلى درجة الإجماع، ذلك لأن الاعتقاد السائد لدى أغلبية الأساتذة أن الدروس النظرية وحدها لا تكفي لضمان جودة التعليم العالي، وكلما زاد انفتاح الجامعة على محيطها كلما زادت فرص الطلبة في الحصول على مكان للتربص لدى المؤسسات الاقتصادية والإدارات العمومية والمصارف وغيرها. وهذا يساهم في تثبيت معلومات الطالب وتعميقها وتطبيقها على أرض الواقع، مما يكسبه قدرة كبيرة على التأقلم مع وظيفته عند دخوله سوق العمل، أو يزيد من قدرته على التحليل والوصول إلى النتائج في حال اختيار الاستمرار في المسار الأكاديمي، وفي كلا الحالتين تكون الجهة المستخدمة راضية عن المنتج الجامعي، هذا الرضا لا يتحقق إلا بتوفر جودة التعليم التي يشكل التواصل بين الجامعة والمحيط أحد عناصرها الأساسية.

جدول رقم (8): توزيع المبحوثين حسب رأيهم في مدة التكوين

النسبة (%)	التكرار	مدة التكوين
19 %	19	كافية
81 %	81	غير كافية
100 %	100	المجموع

مرة أخرى تكون الإجابة السلبية هي الغالبة، خاصة وأن البرامج الجامعية تتميز بكونها مفتوحة عكس البرامج الثانوية المحددة من قبل الوزارة الوصية، وعليه يجد الأستاذ نفسه ملزما بالضغط على البرنامج لضمان الحد الأدنى منه، نظرا لكون الحجم الساعي المخصص للسداسي غير كاف، نظرا للبداية المتأخرة لعملية التدريس وما يتخلل ذلك من عطل رسمية ودينية ووطنية، وما زاد من ضيق الوقت هو اعتماد نظام ل م د الذي تكون فيه أغلب المقاييس سداسية، مما يزيد من حدة الضغط على الأستاذ ويضطره ذلك لتوزيع الدروس في شكل مطبوعة على الطلبة يكتفون من خلالها بعملية الحفظ عن ظهر قلب من أجل الحصول على المقياس وتحقيق المعدل المطلوب للانتقال من سنة لأخرى، وهذا ما يزيد من شكلية التعليم في الجامعة.

رغم وجود فئة من المبحوثين تعتقد بأن مدة التكوين كافية، ولهم أسبابهم في ذلك. إلا أن الأغلبية هي التي يؤخذ برأيها، وينبغي إعادة النظر في المدة المخصصة لتدريس كل مقياس، وأن يعتمد في ذلك على الحجم الساعي لا على السداسي، فالمقياس الذي يحتاج إلى 60 ساعة تدريس، ينبغي على الأستاذ التقيد بهذه المدة قبل السماح له بإجراء

الامتحان، وهذا من شأنه أن يسمح باحترام الوقت الكافي لكل مقياس، وأن يتم التنازل عن فكرة توحيد فترة الامتحانات بالنسبة لكل المقاييس.

جدول رقم (9): تقييم مستوى خريجي الجامعة

النسبة (%)	التكرار	مستوى خريجي الجامعة
21 %	21	حسن
35 %	35	متوسط
38 %	38	ضعيف
06 %	06	ضعيف جدا
100 %	100	المجموع

من خلال القراءة الأولية للجدول يتبين لنا التقارب بين من يعتقدون بالمستوى الضعيف لخريجي الجامعة والمستوى المتوسط لهم، ووجود تباين بين باقي النسب، ولكل جواب سببه، فمن يعتقد بأن المستوى حسن فلأن الطالب قد تحصل على شهادة البكالوريا وبالتالي يملك حدا أدنى من المعارف تمكنه من تحسين مستواه العلمي في الجامعة، وعليه لا ينبغي اعتماد النظرة التشاؤمية تجاه مستوى الطالب الجامعي:

- من يرون في المستوى بأنه متوسط، فيرجعون سبب ذلك إلى قصر مدة التكوين التي لا تسمح للطالب بالحصول على المعارف الكافية التي تسمح له بتحسين مستواه، وعليه فما يحصل عليه الطالب من تكوين في هذه المدة القصيرة يجعل مكتسباته العلمية والمعرفية متوسطة، ولو أتيحت له مدة تكوين أكبر لكان تكوينه أفضل، وعليه ليس الطالب غير مؤهل لتلقي المعارف والعلوم وإنما مدة التكوين القصيرة هي السبب في تواضع مستوى الطالب؛
- من يعتقدون بضعف مستوى الطالب، فيرجعون ذلك إلى كون الطالب جعل همه الوحيد هو الحصول على النقطة بأي طريقة كانت، فكشف نقاطه يظهر نجاحه الدراسي لكن في الواقع لا يملك من المعارف إلا الحد الأدنى؛
- من يرون بأن المستوى جد ضعيف حجته في ذلك أن الطالب إما أنه لا يرغب في التخصص الذي وجه إليه، أو لأنه لم يتأقلم تماما مع جو الجامعة، وبالتالي لا يرغب في مواصلة دراسته الجامعية، وقد يكثر من التغيب ويهمل دروسه ولا يحضر بالشكل الجيد لامتحاناته؛
- ومهما كان الرأي حول مستوى الطالب الجامعي، تبقى النظرة في الغالب تشاؤمية، مما يستلزم إعادة النظر في جملة من الأمور، يعتقد الأساتذة بأنها ضرورية لتجاوز مشكل ضعف المستوى لدى الطالب الجامعي.

خاتمة:

بناء على الشق النظري والشق الميداني من الدراسة تم الوصول إلى جملة من النتائج تم الاعتماد عليها لصياغة المقترحات التي تسمح بتدعيم التعليم الجامعي حسب اعتقادنا، ومنه يمكن تحقيق جودة التعليم العالي في الجزائر، هذه الجودة أصبحت شيئا ضروريا في ظل تسارع تقادم المعلومة بسبب الإنتاج العلمي الغزير الناتج عن تطور وسائل البحث وطرائقه ومناهجه، خاصة في ظل وجود المحفزات المادية والمالية للباحثين.

1. النتائج:

- باعتبار الطالب هو أصل العملية التعليمية في الجامعة ومادتها الأولى، تبين أن الملتحقين بالجامعة من حملة شهادة البكالوريا لديهم الدور البارز في تحقيق جودة التعليم، وعليه ينبغي أن تبدأ العناية والرعاية الأولى من عندهم وقبل التحاقهم بالجامعة، أي إعادة النظر في التكوين الثانوي بالدرجة الأولى؛
- الأعداد الكبيرة للطلبة تؤثر سلبا على قدرة الأستاذ في إيصال المعلومة والمتابعة، وعلى قدرة الطالب في تلقى المعارف والعلوم، خاصة إذا لم يلتزم الطلبة بالهدوء في المحاضرة أو الأعمال الموجهة، كما لا يحصل الطالب على الفرص الكافية لنقل تساؤلاته للأستاذ، ويجد الضعيف ومحدود الفكر نفسه محرجا ولا يستطيع عندها من متابعة دروسه بشكل عادي فيؤثر ذلك على تحصيله وتكوينه؛
- قلة التخصصات تتركز الأعداد الكبيرة للطلبة في القسم الواحد، كما لا تعطى الطالب مساحة أوسع لاختيار التخصص الذي يتناسب وقدراته العلمية والذهنية، وهذا ما يؤثر سلبا على جودة التعليم؛
- من بين سلبيات الأعداد الكبيرة عدم قدرة الأستاذ متابعة كل طالب والأخذ بيده، أو ما يعرف في نظام ل م د بالمرافقة، والتي تبقى غائبة في الجامعات الجزائرية، وهذا من شأنه إضعاف قدرات الأستاذ في معرفة إمكانيات كل طالب، وتقويت الفرصة على الطالب في الحصول على دعم أستاذه والأخذ بيده؛
- ضعف الهياكل ووسائل الاستقبال والتجهيزات الضرورية واللازمة لدعم التعليم والتكوين، يؤثر سلبا على الأستاذ في أداء وظيفته، ويقلل من قدرة الطالب في استغلال الوسائل الحديثة للبحث والدراسة والتكوين، فمن الوسائل من تشكل دعما في المجال العلمي والبحثي كالإنترنت والاشتراك في المجلات والدوريات العلمية العالمية وإقامة اتفاقيات مع مخابر البحث، ووسائل أخرى تشكل دعما ماديا وتحقق الراحة النفسية للأستاذ والطالب، مثل الإيواء، الإطعام، المكاتب، النظافة والخدمات الأخرى؛
- نقص الاتفاقيات بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي له تأثير سلبي على الأستاذ والطالب في آن واحد، ذلك لأن تطبيق المكتسبات العلمية النظرية على أرض الواقع يحتاج إلى مؤسسات تضمن للأستاذ إجراء أبحاثه وللطالب تطبيق معارفه، ومتى اختفت هذه الاتفاقيات بقي التكوين نظريا لا يفيد في تحقيق الجودة؛
- الوقت المخصص للتكوين ككل أو لكل مقياس، إذا كان غير كاف كانت النتائج سلبية والتحصي العلمي في أحسن أحواله متوسطا؛
- وأهم نتيجة تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن مخرجات الجامعة يتم الحكم على جودتها من عدمه في ظل توفير متطلبات الجودة وليس في الفراغ.

2. المقترحات:

- من أجل المساهمة في ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، ومن خلال النتائج المتوصل إليها بفعل الدراسة الميدانية، ارتأينا تقديم مقترحات نراها ضرورية وذات أثر مباشر على التعليم العالي.
- الاهتمام أكثر بالأستاذ من خلال تحسين ظروفه المادية بتوفير كل متطلبات الحياة الكريمة داخل وخارج الحرم الجامعي، وتوفير وسائل البحث والاحتكاك مع الأساتذة داخل وخارج الوطن، من خلال تشجيعهم على المشاركة في المؤتمرات العلمية والمجلات الدولية ولو بإنشاء جائزة لأفضل مشاركة علمية تحفز الأساتذة، وبعدها تبدأ عملية المطالبة بتحسين الأداء وتقديم الأفضل من خلال تجديد المعلومات وتحسين الدروس والمساهمة في تقديم عروض التكوين ذات المصدقية الكبيرة؛
- توفير الهياكل الكافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة للطلبة، حيث يتم تقسيمهم إلى أفواج صغيرة كل أستاذ يتولى تدريس أحد هذه الأفواج ومتابعة كل طالب متابعة دقيقة، مع توفير المراجع الحديثة والكافية، وإقامة مراكز للتعليم المكثف للغات يكون الطالب والأستاذ ملزما بإتقان اللغات الأجنبية وبصفة خاصة اللغة الانجليزية؛
- تولى الوزارة الوصية عملية إبرام اتفاقيات مع مختلف الوزارات بهدف استفادة الأستاذ الباحث من المعلومات الميدانية التي تسمح له بإتمام أبحاثه بما يخدم المؤسسة المستقبلية، وكذا الأمر بالنسبة للطلاب الذي يعد بحثه أو مذكرته، ذلك أن تنظيم مثل هذه الاتفاقيات يريح الجامعات من البحث عن شريك اقتصادي أو إداري لأن ذلك يشتت الجهود؛
- تكوين قاعدة بيانات دقيقة وسليمة توضع في متناول الباحثين تفاديا لتضييع الوقت في البحث عن المعلومة خاصة ما يتعلق بالأرقام، ذلك لأن الأبحاث الميدانية كلها تعتمد على بيانات رقمية غيابها يشكل عائقا كبيرا أمام الأبحاث الجادة؛
- التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي من أجل إيجاد حل للمستوى المتدنى لحملة شهادة البكالوريا، وننصح في هذا المجال باستحداث بكالوريا للتعليم العالي وبكالوريا للتعليم المهني، وهكذا يتم التحكم في التدفق العددي على الجامعة؛
- محاولة التحكم في مدة التكوين في الجامعة، حيث يجب رد الاعتبار للسداسي بشكل حقيقي أين يكون الأستاذ قادرا على تطبيق البرنامج بصفة عادية، ومن أجل ذلك نقترح نظام الحجم الساعي لكل مقياس لا يحق للأستاذ امتحان الطلبة إلا إذا أتم الحجم الساعي كلية؛
- اعتماد أسلوب التقييط للجامعات الجزائرية من خلال جملة من المعايير ذات العلاقة بالجودة يسمح ذلك بتصنيفها حسب التزامها بمعايير الجودة، وتمنح على إثرها جوائز لمسيرى الجامعات المتفوقة وحتى أساتذتها؛
- واعتماد الزيارات الميدانية للجامعة من قبل هيئة خاصة مكلفة بضمان الجودة في الجامعات الجزائرية.

الهوامش والمراجع:

1 عبد الحكيم بزاوية & عبد الجبار سالمى، «جودة التعليم العالي في ظل تحقيق مبادئ الحوكمة: تجربة المملكة المتحدة في حوكمة الجامعات»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول «الحوكمة في الجامعة: تقييم أساليب الحوكمة في التعليم العالي»، 03-04-2011، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

2 ارجع إلى:

- رعد عبد الله الطائي & عيسى قعدة، «إدارة الجودة الشاملة»، ط. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، 2008، ص 28؛

- طارق الحاج، «ضبط الجودة في التعليم العالي الفلسطيني ودور لجان الجودة في الأقسام والكليات المختلفة»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث حول «الجودة والتميز في منظمات الأعمال»، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 6-7 ماي 2007؛

- جهاد قراقيش & علي الجبر، «معوقات تطبيق معايير الجودة في الجامعات الخاصة الأردنية»، مداخلة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث حول «الجودة والتميز في منظمات الأعمال»، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 6-7 ماي 2007.

3 PERELLON Juan F., «Approche comparée de politiques d'assurance- qualité des systèmes d'enseignement supérieur européens, l'éducation en débats: Analyse comparée», Vol. 3, p. 4, Article: 10/10/2012,

<http://www.faitesladifference.org>

4 VINOKUR Annie, «La qualité de la mesure de la qualité dans l'Enseignement supérieur: essai d'Analyse», Université de paris x, Article: 13/10/2012,

<http://vinkur@uparis.fr>

5 ارجع إلى:

- سهيل رزق دياب، «مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني»، تاريخ الموضوع: -2012 <http://www.pdfactory.com> 08-11

- سيلان جبران العبيدي، «المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي»، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت 6-10 ديسمبر 2009، ص 3.

6 MECHAELA Martin & ANTONY Stella, «Assurance qualité externe dans l'Enseignement supérieur: Les options», ed. UNESCO, Institut international de l'éducation, Paris, 2007, p. 29.

7 المرجع السابق لـ هند غسان أبو الشعر.

8 FADOKUM James Banji, «Assurance externe de la qualité dans l'Enseignement supérieur: la nécessité du changement de paradigme», Article: 13/10/2012,

<http://www.events.aau.org>

ROSSNER Richard, «L'Assurance qualité dans L'Offre d'enseignement linguistiques des migrants adultes-lignes directrices et option», Association européenne pour des services linguistiques de qualité (EAQUALS), Article: 13/10/2012,

<http://www.eaquals.org>

9 المرجع السابق لـ سيلان جبران العبيدي، صفحات 36، 37، 38

- 10 محمد قاسم أحمد القريوتي & يوسف محمد المطيري، «إدارة الجودة الشاملة للعملية التربوية في جامعة الكويت من منظور أعضاء هيئة التدريس»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث حول «الجودة والتميز في منظمات الأعمال»، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 6 - 7 ماي 2007، ص 6.
- 11 GELLEN Claudia, «L'évaluation et l'accréditation de L'enseignement supérieur- Evaluation récente en France», Article: 15 Mai 2008, <http://www.cimea.it>
- 12 محمود عواد الزيادات، «اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة»، ط. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص 15.
- خالد أحمد الصرايرة & ليلي العساف، «إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق»، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الأول 2008، صنعاء، ص 6.
- 13 تم الاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تاريخ الاطلاع: 2012/9/25، <http://www.mesrs.dz>
- 14 كل الجداول المستخدمة في الدراسة الميدانية مصدرها الاستبانة.